

التاريخ	رقم الصادر	الإشارة
2020/12/31	658	ب و ر ت

M/s. Boursa Kuwait Company

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

May Allah's Peace and blessing be upon you,

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

Subject:

Warba Bank Disclosure on Credit Rating

الموضوع:

إفصاح من بنك وربة بشأن التصنيف الائتماني

At the very beginning, we would like to express our sincere greetings and wishes .

We refer to the abovementioned subject and as per the requirements of Article (4-1-1/18) of Chapter Four (Disclosure of Material Information) of the Tenth Rule Book (Disclosure & Transparency) of the Executive Regulations of the Capital Markets Authority Law No. 7/2010.

Please be informed that Fitch Ratings has affirmed Warba Bank's ratings with stable outlook as follows:

1. Long-Term IDR: at A+
2. Short-Term IDR: at F1
3. Support Rating: at I
4. Support Rating Floor: at A+
5. Viability Rating: at bb- Rating Watch Negative
6. Outlook: Stable

Attached herewith the annexure (9) Disclosure of Material Information Form.

Best regards,

Shaheen Hamad Al Ghanem

Chief Executive Officer

بدايةً أتقدم منكم بأطيب التحيات متمنياً لكم دوام التوفيق والسداد.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، ووفقاً لمتطلبات المادة رقم (4-1-1/18) من الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010.

نحيطكم علماً أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد أصدرت تحديث لتصنيف بنك وربة مع نظرة مستقبلية مستقرة على النحو التالي:

1. تثبيت تصنيف عجز المصدر طويل الأجل (IDR) بدرجة: A+
2. تثبيت تصنيف عجز المصدر قصير الأجل (IDR) بدرجة: F1
3. تثبيت تصنيف الدعم (SR) بدرجة: I
4. تثبيت تصنيف أرضية الدعم (SRF) بدرجة: A+
5. تثبيت تصنيف الجدوى المالية (VR) بدرجة: bb-
6. مراقبة التصنيف (سلبية) النظرة المستقبلية: مستقرة

كما نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،



شاهين حمد الغانم

الرئيس التنفيذي

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	2020/12/31
اسم الشركة المدرجة	بنك وربة ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة فيتش للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings)
فئة التصنيف	<ol style="list-style-type: none"> 1. تثبيت تصنيف عجز المصدر طويل الأجل (IDR) بدرجة: A+ 2. تثبيت تصنيف عجز المصدر قصير الأجل (IDR) بدرجة: F1 3. تثبيت تصنيف الدعم (SR) بدرجة: 1 4. تثبيت تصنيف أرضية الدعم (SRF) بدرجة: A+ 5. تثبيت تصنيف الجدوى المالية (VR) بدرجة: bb- سلبي 6. النظرة المستقبلية: مستقرة
مدلولات التصنيف	<ol style="list-style-type: none"> 1. تصنيف طويل الأجل (IDRs) بدرجة: A+ يعني جودة الائتمان مرتفعة في الأجل الطويل، ويشير هذا التصنيف إلى أن توقعات مخاطر التعثر هي قليلة، ويعكس القدرة القوية للمؤسسة على الوفاء بالالتزامات المالية. ومع ذلك فإن هذه القدرة عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية أو ظروف العمل العكسية مقارنة بالتصنيفات الأعلى. 2. تصنيف قصير الأجل (IDRs) بدرجة: F1 يعني أعلى جودة ائتمان في الأجل القصير، ويشير هذا التصنيف إلى تمتع المؤسسة بأقوى قدرة ذاتية على سداد الالتزامات المالية في حينها. 3. تصنيف الدعم (SR) بدرجة: 1 يشير هذا التصنيف إلى وجود احتمالات قوية بخصوص لجوء المؤسسة إلى الاعتماد على الدعم الاستثنائي عند الضرورة لتفادي العجز في السداد. 4. تصنيف أرضية الدعم (SRF) بدرجة: A+ يشير هذا التصنيف إلى وجود احتمالات قوية بخصوص لجوء المؤسسة إلى الاعتماد على الدعم الاستثنائي من الحكومة عند الضرورة لتفادي العجز في السداد. 5. تصنيف الجدوى المالية (VR) بدرجة: bb- يشير التصنيف إلى توقعات متوسطة بالقدرة المتواصلة على الاستمرار ويعني ذلك توافر درجة متوسطة من القوة المالية الأساسية والتي يتوقع أن تتأكل قبل أن يضطر البنك إلى الاعتماد على الدعم الاستثنائي لتفادي العجز عن الوفاء بالالتزامات ومع ذلك يوجد مستوى عالٍ من التأثير بالتغيرات المعاكسة في ظروف العمل والظروف الاقتصادية على مدار الوقت.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	تثبيت تصنيفات البنك.
النظرة المستقبلية	مستقرة.
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	<p>أصدرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتاريخ 29 ديسمبر 2020 تقرير التصنيف الائتماني لبنك وربة، ونورد فيما يلي دوافع التصنيف الرئيسية.</p> <p>عوامل الدعم السيادية: إن تصنيفات عجز المصدر عن السداد طويلة وقصيرة الأجل (IDRs) وتصنيف الدعم (SR) وتصنيف أرضية الدعم (SRF) لبنك وربة (وربة) تعكس نظرة وكالة فيتش بوجود احتمالات كبيرة جداً بأن يتم تقديم الدعم من الحكومة الكويتية إلى البنك عند الحاجة وهذا بالنظر إلى قدرة الكويت الكبيرة وسجلها في دعم الجهاز المصرفي.</p>

تصنيف الجدوى المالية - على قائمة المراقبة (سلبية): إن وضع تصنيف الجدوى المالية "bb" الخاص بالبنك على قائمة المراقبة (سلبية) يعكس في المقام الأول نسب رأس المال المنخفضة والضعيفة نظراً لضعف تحقيق الأرباح والنمو المرتفع للتمويل والتركيزات المرتفعة وضغط جودة الأصول بسبب بيئة التشغيل الصعبة. يعد تآكل رأس المال أحد العوامل الهامة في تصنيف الجدوى المالية. تتضمن التصنيفات أيضاً حصة بنك وربة السوقية البسيطة ولكنها متزايدة، ونزعه الأكبر للمخاطر، والاعتماد الكبير على التمويل المؤسسي الذي يتسم بالثبات والاستقرار.

ضعف رأس المال: تظل نسب الشريحة الأولى لرأس المال CET1 ونسبة حقوق الملكية/إجمالي الأصول البالغة (10.7% و5.2% بنهاية الربع الثالث من عام 2020 على التوالي) هي الأضعف بين المنافسين. تمثل نسب الشريحة الأولى لرأس المال CET1 فقط 67% من إجمالي رأس المال الرقابي وهي نسبة أقل من المتوسط المرجح للمنافسين (80%). إن قاعدة رأس المال صغيرة كما أن عملية توفير رأس المال بطريقة ذاتية ضعيفة نظراً لضعف الربحية بالرغم من عدم توزيع أرباح. لا تزال نسب التركيزات والنمو المرتفعة يشكلان المخاطر الرئيسية. وليس لدى فينتش علم بأي خطط وشيكة لزيادة رأس المال ولكن بنك وربة يراقب عن كثب مركز رأس المال.

تواجد صغير مع نمو مستمر بالكويت: احتسبت وكالة فينتش الحصة السوقية لبنك وربة بنسبة 5.2% حسب الأصول المحلية بنهاية شهر يونيو 2020. من تأسيسه في 2010 اعتمد البنك على نموذج أعمال يستند على قطاع الشركات ويستفيد من علاقته الوثيقة بالدولة.

نزعة مرتفعة للمخاطر: لدى البنك تركيزات مرتفعة مقارنة بالمنافسين حسب القطاعات العميل الواحد وما يزال نمو الميزانية العمومية بمثابة التهديد الأساسي لجودة الأصول ورأس المال. يكتشف البنك بشكل كبير على العقارات المحلية وهو ما يعرض البنك لحدث المخاطر ولكن إطار مراقبة المخاطر الكافي والإدارة التي تتمتع بالكفاءة والخبرة يساعدان في تخفيف المخاطر.

الضغط على جودة الأصول: ارتفعت نسبة التمويل الذي انخفضت قيمته إلى 3.2% بنهاية الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بنسبة 1.2% في نهاية عام 2019 بسبب بيئة التشغيل الصعبة والتي سوف تستمر في عام 2021، ولكن أيضاً نتيجة حالي احتيال غير متكرر تين تتعلقان بتمويل عملاء وهاتين العمليتين أصابتا البنوك الإقليمية. سوف تظل التركيزات العالية ونمو التمويل ضمن العوامل الضاغطة على جودة الأصول.

الضغط على الربحية: ربحية بنك وربة أقل من المنافسين (بلغت نسبة الأرباح التشغيلية / نسبة إجمالي الأصول 0.6% في عام 2019). في التسعة أشهر الأولى من عام 2020، حقق البنك خسارة صافية بسبب انخفاض هوامش صافي التمويل وضعف فرص العمل، فضلاً عن ارتفاع تكاليف انخفاض قيمة التمويل. (تكاليف انخفاض القيمة متضمنة مخصصات بالكامل عن عمليات الاحتيال). إن هوامش الربحية المضغوطة وارتفاع نسبة التكاليف/الدخل ومخصصات انخفاض القيمة مقارنة بالمنافسين تعكس مرحلة النمو التي يمر بها البنك. تترك وكالة فينتش أن بنك وربة سوف يصل إلى نقطة التعادل بنهاية السنة ما لم يطلب بنك الكويت المركزي تكوين مخصصات احترازية بنهاية السنة.

التمويل من المؤسسات وضعف السيولة: اعتماد البنك الكبير على التمويل من المؤسسات (81% من ودائع العملاء في نهاية الربع الثالث من عام 2020) يؤدي إلى تركيز الودائع. الودائع الكبيرة بصفة أساسية من الجهات المرتبطة بالحكومة (بما في ذلك الأطراف ذات الصلة) والشركات الكبيرة أثبتت استقرارها تاريخياً، وهذا يخفف من مخاطر السيولة. السيولة لدى بنك وربة تعاني من الضغط أكثر من المنافسين وتبلغ نسبة إجمالي التمويل / الودائع المحتسبة حسب وكالة فينتش (99% في نهاية الربع الثالث 2020) وهي نسبة أقل من المتوسط المرجح للمنافسين (99%) والأصول السائلة محدودة بصورة أكبر من المنافسين.

الأوضاع الائتمانية للبنوك لا تزال مرنة: البنوك الكويتية أكثر مرونة من معظم المنافسين في دول مجلس التعاون الخليجي في الأزمنة الحالية. حيث اتخذ بنك الكويت المركزي تدابير سريعة للتغلب على الآثار السلبية للأزمة الحالية من خلال خفض أسعار الفائدة وتخفيف نسب رأس المال والسيولة، وذلك ضمن العديد من الإجراءات الأخرى.

الإطار الرقابي السليم: بنك الكويت المركزي هو جهة رقابية ويطبق منهج يتسم بالحصافة والمحافظة، حيث يقوم بالرقابة الجيدة والإشراف السليم والنشط لضمان الامتثال بالحدود

الاحترازية. وتشمل هذه النسب متطلبات بازل 3 المتعلقة بكفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي والسيولة، بالإضافة إلى الحدود القصوى للتمويل (العميل الواحد؛ وتمويل الأسهم؛ العقارات؛ الأطراف ذات الصلة؛ التجزئة) ومتطلبات أفضل الممارسات في مجال الحوكمة.

ملخص عن البنك وعوامل التقييم النوعية الأساسية: تواجد بنك وربة صغير ولكنه في نمو مستمر ويعمل بشكل أساسي في الكويت. البنك هو تاسع أكبر بنك محلي من حيث الأصول المحلية. ويقدم البنك خدمات مصرفية في قطاعات الشركات والأفراد والاستثمار مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال شبكة من 14 فرعاً كما في نهاية الربع الثالث من عام 2020. يستفيد البنك من نمو الخدمات المصرفية الإسلامية في الكويت ومن الروابط الوثيقة مع الدولة حيث تبلغ حصة ملكية الجهات المرتبطة بالحكومة (33.7%).

إدارة متخصصة واستراتيجية لتحقيق نمو مرتفع: تتمتع إدارة البنك بالخبرة في القطاع المصرفي المحلي ووضعها جيد مقارنة مع المنافسين، وهو أمر ضروري لدعم نزعة البنك المرتفعة للمخاطر. ومن الواضح أنه يتم إدارة أعمال البنك بشكل جيد. لقد ثبت أن الأهداف الاستراتيجية للبنك موضوعة بشكل متناسق ومفصل يركز على تحقيق النمو المرتفع والذاتي مع تطبيق نموذج عمل يركز على الشركات والسوق المحلي، والفرص المشتركة الدولية من خلال الشراكات والقروض المشتركة، مع التركيز أيضاً على الخدمات الرقمية.

ارتفاع مخاطر تركيز التمويل: ينكشف البنك بصورة مرتفعة للغاية على قطاع العقارات التجارية (37% من إجمالي التمويل كما في نهاية الربع الثالث من عام 2020) حيث أن التمويل الإسلامي يعتمد على الأصول، وهذه هي النسبة الأعلى في القطاع.